

الإرسال في الحديث النبوي : مقيقته ومواقف العلماء منه

د. الصادق كُرْشيد

المعهد العالي لأصول الدين

جامعة الزيتونة، تونس.

مما لا شك فيه أنّ الحديث النبوي يمثل المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، إلا أنّ ما أصبحت تعجّ به الساحة الفكرية من فتاوى فقهية متسرّعة، وجدل فكري متشنج، وما يستجد به كلّ طرف من نصوص دينية، وفي مقدّمتها الأحاديث النبوية من أجل نُصرة وجهة نظر، وإبطال أخرى، يستوجب مزيد البحث والتّحقيق في بعض أنواع تلك الأحاديث المُستقوى بها، وفي مقدّمتها الأحاديث المُرسّلة باعتبارها نوعاً من أنواع الحديث الضعيف.

لقد مثل إرسال الحديث النبوي، على مرّ العصور، مدار جدل طويل وخلاف مستمرّ بين المحدثين والفقهاء والأصوليين من مختلف المدارس الفقهية والمذاهب العقائدية، وهو ما يحاول بعض العاطلين عن آليات النّظر رواية ودراية استثماره نُصرة لما يعتقدون صوابه، ممّا يستدعي من المختصّين الإسراع بتشخيص حقيقة ما حصل بين السّابقين من خلاف، وما ترتّب عنه من

نتائج، والتعريف بكيفية التّواصل مع ذلك الموروث، وسُبل الاستفادة منه، بعيدا عن كلّ جمود وتقوقع، ودون نقض للتّوابت وتشكيك في المسلّمات.

1 - الإرسال لغة و اصطلاحا :

أ - الإرسال لغة : الإرسال مصدر من الفعل الثلاثي المزيد بحرف أرسل يُرسل، وإسم المفعول مُرسل، وهو يجمع على مَراسِل و مَراسيل. والمتنبّع لما ورد في المعاجم اللّغوية يجد للإرسال أكثر من معنى :

— الإرسال بمعنى الإطلاق والتّخليه، أي ضدّ الإمساك، شاهد ذلك قوله ﷺ في مُحكم تنزيله ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْزُهُمْ أَزًّا ۖ ﴾⁽¹⁾. وقوله أيضا ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾⁽²⁾. كما جاء في الحديث النبوي أنّه ﷺ قال ﴿ دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارِ مِنْ جِرَاءِ هَرَّةٍ لَهَا أَوْ هَرٌّ رِبَطَتَهَا فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَلَا هِيَ أَرْسَلَتْهَا تَرْمِزُ مِنَ خَشَاشِ الْأَرْضِ حَتَّى مَاتَتْ هَزَلًا ۖ ﴾⁽³⁾ أي أنها لم تطلقها تبحث عن قوتها. ومن ثمّ يُقال أرسل الطائر إذا أطلقه، وأرسل الفحل في الإبل بمعنى خلّى عنه. ومنه جاء قولهم : حديث مرسل، إذا كان غير متصلّ الإسناد، وجمعه مراسيل، فأرسل الإسناد بمعنى أطلقه، ولم يقيّده براو معروف⁽⁴⁾.

— الإرسال بمعنى التفرّق، شاهد ذلك قولهم : أورد الرّاعي إبله أرسالا أي متقطّعة، وجاعت الخيل أرسالا أي رَسَلَة رَسَلَة، بمعنى قطيعا قطيعا⁽⁵⁾. وإذا

(1) سورة مريم : 83/19.

(2) سورة فاطر : 2/35.

(3) مسلم : الجامع الصحيح، كتاب البرّ والصّلة الآداب، باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان، ح 4751.

(4) ابن منظور (محمد بن مكرم) : لسان العرب، دار المعارف، (د.ت)، 1643/3 - 1646.

(5) ابن منظور : لسان العرب 3/ 1643 - 1646.

أورد الرّجل إليه متقطّعة قيل أوردها أرسالا، وهو ما جاء على لسان بهز بن حكيم واصفا كيفية إقبال الناس للصلاة على رسول الله ﷺ يوم وفاته : أنهم كانوا يَدْخُلُونَ عليه من باب أرسالا أرسالا، فَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ ثُمَّ يَخْرُجُونَ مِنَ الْبَابِ الْآخِرِ⁽⁶⁾. يؤيد ذلك ويعزّزه قول لبيد بن ربيعة العامري :

وما المال والأهلون إلا وديعة ولا بدّ يوما أن تُردّ الودائع
ويمضون أرسالا و نخلف بعدهم كما ضم أخرى التاليات المشايخ

(الطويل)

- الإرسال بمعنى السرعة، من ذلك قولهم ناقة مرسال، وإيل مراسيل أي سريعة السير⁽⁷⁾، قال كعب بن زهير :

أضحت سعاد بأرض لا يُبلّغها وديعة إلا العتاق النجيبات المراسيل

(البسيط التام)

فكان من أرسل الحديث تسرّع في روايته بحذف بعض إسناده.

- الإرسال بمعنى التأمي والتّمهل، شاهد ذلك قولهم : ترسل في القراءة أي تمهل وترفق، وترسل الرّجل في مشيه استرسالا إذا اطمأن⁽⁸⁾. ولما كان المراد من الاسترسال الانبساط والاطمئنان⁽⁹⁾ فكان المرسل ما أرسل حديثه إلا بعد أن اطمأن إلى من أرسل عنه.

والخلاصة أنّ المراد بالحديث المرسل عموما في اللغة هو ما كان غير متّصل الإسناد، وجمعه مراسيل⁽¹⁰⁾. ويبدو أنّه ما اكتسب هذه التسمية إلا

(6) أحمد بن حنبل : المُسند، أول مُسند البصريين، ح 19838.

(7) ابن منظور: لسان العرب، 1643/3 - 1646.

(8) الرازي (محمد بن بي بكر بن عبد القادر) : مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، مكتبة الناشرون، بيروت، طبعة جديدة، 1995م، 1/ 102، 1/ 294.

(9) الرازي : مختار الصحاح 1/ 102.

(10) ابن منظور: لسان العرب 1643/3 - 1646.

بسبب ما أصاب سلسلة إسناده من تفرّق بحكم ما لحقها من انقطاع، ومن ثمّ بقاؤه مطلقاً غير مقيّد براو معروف، حرصاً من المرسل في رواية الحديث من أقصر الطرق، بناء على اطمئنانه إلى من أرسل عنه، أو درءاً لما يمكن أن يصدر من تحفّظ عن مروياته.

ب - إرسال الحديث اصطلاحاً.

- حقيقة إرسال الحديث عند الفقهاء والأصوليين : سلك الفقهاء والأصوليون في تعريف إرسال الحديث النبوي مسلك التعميم والإطلاق، إذ كلّ حديث لم يتصل سنده يُعدّ بالنسبة إليهم حديثاً مُرسلاً. وبناء على ذلك فإنّ الحديث المرسل عند أبي حامد الغزالي (ت 505 هـ/1155 م) " أن يقول قال رسول الله ﷺ من لم يُعاصره، أو قال من لم يُعاصر أبا هريرة ؓ : قال أبو هريرة ؓ " (11).

أما عند ابن حزم الظاهري (ت 456 هـ/1064 م)، فإنّ الحديث المرسل " هو الذي سقط بين أحد رواته عن النبي ﷺ ناقل واحد فصاعداً، وهو المنقطع أيضاً " (12). و ذكر العلّاثي أنّ من الأحناف من ذهب إلى إطلاق الحديث المرسل على قول المرء من أهل القرون المتأخرة : قال رسول الله ﷺ كذا (13). وهو ما أشار إليه إمام الحرمين " فمن صور المرسل أن يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ ، مع السكوت عن ذكر الناقل عنه، وهذا يجري في الرواة

(11) الغزالي (أبو حامد) : المستصفى من علم الأصول، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة الأولى، 1322هـ، 1/ 169.

(12) ابن حزم (علي بن أحمد) : الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد محمد شاكر، تقديم إحسان عباس، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ/1983م، 1/ ج 2/2.

(13) العلّاثي (خليل بن كيكلاي) : جامع التحصيل في أحكام المراسيل، حققه قدم له وأخرج أحاديثه حمدي عبد الباسط السلفي، الدار العربيّة للطباعة، بغداد، الطبعة الأولى، 1398هـ/1978م، ص 22.

بعضهم مع بعض، في الأعصار المتأخرة، عن رسول الله ﷺ . وإذا قال واحد من أهل عصر : قال فلان، وما لقيه، ولا سمى من أخبر عنه، فهو ملحق بما ذكرنا " (14).

وهكذا فإن الحديث المرسل بالنسبة إلى هؤلاء يتمثل في قول غير الصحابي : قال رسول الله ﷺ مما يجعله والمنقطع (15) و المفضل (16) سواء، باعتبار أن الراوي في الحالات الثلاثة يروي عن من لم يسمع منه.

- حقيقة إرسال الحديث عند المحدثين : لقد اختلفت تعاريف الحديث المرسل من محدث إلى آخر، ويكفي في هذا المقام التذكير بأكثرها شهرة، فالحديث المرسل عند الذهبي (ت 748 هـ/1347 م) " علم على ما سقط ذكر الصحابي (17) من إسناده، فيقول التابعي (18) : قال رسول الله ﷺ " (19)،

(14) الجويني (إمام الحرمين) : البرهان في أصول الفقه، حققه وقدم له ووضع فهرسه عبد العظيم النقيب، دار الأنصار بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1400هـ، 632/1.

(15) الحديث المنقطع هو " الحديث الذي سقط من روايته راو واحد قبل الصحابي في موضع واحد أو مواضع متعددة بشرط ألا يزيد الساقط في كل منهما عن واحد، وألا يكون الساقط في أول السند ". عتر (نور الدين) : منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1399هـ/1981م، ص 367-368.

(16) الحديث المفضل هو " الحديث الذي سقط من إسناده اثنان أو أكثر في موضع واحد، سواء كان في أول السند أو وسطه أو منتهاه ". عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص 378. وأما الإعضال لغة فهو الإعياء، فكان المحدث بهذا الإسقاط أعضل الحديث، أي أعياه، فلم ينتفع به من يرويه عنه. ابن منظور، لسان العرب: 4/ 2988 - 2989.

(17) يراد بالصحابي على أشهر الأقوال " من لقي الرسول ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام"، وبذلك يدخل كل من طالت مجالسته له أو قصرت، وكل من روي عنه ومن لم يرو، وكل من غزا معه ولم يغز، وكل من رآه ولو لمرة واحدة دون مجالسته، وكل من التقى به ولم يره لعارض كالأعمى، وكل من رآه عن بُعد، أو في مرحلة الطفولة. وتعرف الصحبة بإخبار المرء عن نفسه بأنه صحابي مع قيام الدلائل على صدق دعواه، أو بشهادة بعض الصحابة أو بعض ثقات التابعين، أو من خلال الشهرة والتواتر. العسقلاني (ابن حجر)، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت)، 10/1.

(18) يراد بالتابعي " من لقي الصحابي مؤمناً بالنبي ﷺ ". العسقلاني (ابن حجر)، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر في أصول الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 1398هـ/1978م، ص 184.

(19) الذهبي (محمد بن أحمد)، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ، ص 38.

وهو ما ارتآه الزرقاني (ت 1099هـ/1687 م) في شرحه لقول صاحب المنظومة :

ومرسل منه الصحابي سقط وقل غريب ما روى راو فقط (20)

(الرجز التام)

في حين رأى ابن الصلاح (ت 643 هـ / 1245 م) أن " صورة [المرسل] التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وجالسهم كعبيد الله بن عدي بن خيار (ت 90 هـ/708 م)، ثم سعيد بن المسيب (ت 94 هـ/712 م)، وأمثالهما، إذا قال : قال رسول الله ﷺ، والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك، رضي الله عنهم" (21).

وهو ما أكدّه ابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ / 1448م) بقوله " وصورته [المرسل] أن يقول التابعي سواء كان كبيراً أو صغيراً : قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، أو نحو ذلك " (22)، ومثاله :

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ وَأَبْنُ عَبْدِ فِي آخَرِينَ، وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ عَبْدِ أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ أَنَّ أَعْرَابِيًّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمَحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَقَدْ تَحَجَّرْتَ وَاسْعَأَ، ثُمَّ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ بَالَ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَأَسْرَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَهَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ : إِنَّمَا بُعِثْتُ مُبَسِّرِينَ وَلَمْ تَبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ، صَبُّوا عَلَيْهِ سَجًّا مِنْ مَاءٍ أَوْ قَالَ : ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ.

(20) الزرقاني (محمد)، شرح على المنظومة البيقونية في المصطلح، دار إحياء الكتب العربية، مصر، (د.ط.)، 1348هـ، ص 53 - 56.

(21) الشهرزوري (عثمان بن عبد الرحمن)، علوم الحديث، تحقيق وشرح نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1404هـ - 1984م، ص 51.

(22) العسقلاني (ابن حجر)، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر في أصول الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط.)، 1401هـ / 1981م، ص 41.

[و] حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ يَعْنِي ابْنَ عُمَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ بْنِ مَقْرِنٍ قَالَ: صَلَّى أَغْرَابِيَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ قَالَ فِيهِ، وَقَالَ يَعْنِي النَّبِيُّ ﷺ: خُذُوا مَا بَالٍ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ، فَالْقُوْهُ، وَ أَهْرِيقُوا عَلَى مَكَانِهِ مَاءً.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ مُرْسَلٌ، ابْنُ مَعْقِلٍ لَمْ يَذْكُرِ النَّبِيَّ ﷺ (23).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت 204 هـ/819 م) كان قد ذهب مذهبا مخالفا حيث قال: "ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها" (24) كما هو الحال بالنسبة لقتادة بن دعامة السدوسي (ت 117 هـ/735 م)، ومحمد بن شهاب الزهري (ت 124 هـ/741 م)، ويحيى بن سعيد الأنصاري (ت 144 هـ/761 م)، فأحاديث هؤلاء تُعدّ في نظر الشافعي، ومن سلك مسلكه منقطعة، وليس بمُرْسَلَة لأن روايتها وأمثالهم لم يلقوا من الصحابة رضي الله عنهم إلا الواحد بعد الواحد، وأكثر روايتهم عن التابعين (25).

(23) السجستاني (أبو داود): السنن، كتاب الطهارة، باب الأرض يصيبها البول، ح 324. وعبد الله بن معقل بن مقرن المزني، يكنى بأبي الوليد الكوفي، (ت 99 هـ/717 م) كانت وفاته بالبصرة، قال ابن قتيبة: ليس له ضجة ولا رؤية، ينتمي إلى الطبقة الوسطى من التابعين. أخذ عن بلال بن رباح، وعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وغيرهم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم. شهد له أكثر من عالم بالعدالة، فلقد وثقه العجلي، ومحمد بن سعد، وابن حبان، والذهبي، وغيرهم. أنظر: الذهبي (محمد بن أحمد): سير أعلام النبلاء وبهامشه أحكام الرجال من ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق عمر العمري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ/1997 م، 15/207. العسقلاني (ابن حجر): تهذيب التهذيب، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1404 هـ/1984 م: 6/36-37.

(24) الشافعي (محمد بن إدريس): الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، (د. ط. ت)، ص 467.

(25) ابن عبد البر (يوسف بن محمد): التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، حققه وعلق على حواشيه مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، الطبعة الأولى، 1387 هـ/1976 م، 1/21.

2 - مذاهب العلماء في الاحتجاج بمُرسل الصحابي.

أ - يُراد بمُرسل الصحابي "ما يرويه الصحابي ﷺ عن النبي ﷺ دون أن يسمع منه ذلك أو يشاهده بشكل مباشر. إنه ما يرويه الصحابي عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير سماعاً عن غيره دون ذكر لمن سمع منه" (26). ومثاله :

حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ حَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا هُرَيْمٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنتَشِرِ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً عَبْدٌ مَمْلُوكٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ صَبِيٌّ أَوْ مَرِيضٌ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : طَارِقُ بْنُ شِهَابٍ (27) قَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئاً (28).

ومما لا اختلاف فيه أن إرسال الصحابة لحديث رسول الله ﷺ لم يكن وليد صدفة بل يعود إلى جملة من الأسباب الموضوعية، نلخصها في الآتي :

- صغر سن الصحابي ﷺ كما هو الحال بالنسبة إلى الحسن (ت 49 هـ/669 م)، والحسين (ت 61 هـ/680 م) حفيدي رسول الله ﷺ ، وعبد الله بن عباس ﷺ (ت 68 هـ/687 م)، وعبد الله بن الزبير ﷺ (ت 73 هـ/692 م)، وغيرهم رضي الله عنهم. قال علي بن المديني "حفظ المسور بن مخرمة (ت 64 هـ/683 م) عن النبي ﷺ ، وهو ابن ثمان، وحفظ عمر بن أبي سلمة (ت 83 هـ/702 م) عن النبي ﷺ ، وهو ابن سبع سنين، وكذلك السائب بن يزيد (ت 96 هـ/714 م)، وثابت بن الضحاك الأشهلي (ت 64 هـ/683 م).

(26) عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص 373.

(27) طارق بن شهاب بن عبد شمس البجلي الأحمسي (ت 82 هـ/701 م)، يكنى بأبي عبد الله، صحابي جليل، قال أبو داود: رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً. أخذ الحديث عن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وبلال بن رباح، وغيرهم رضي الله عنهم. أنظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، 12/5. العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، 210/2 - 211.

(28) السجستاني: السنن، كتاب الصلاة، باب الجمعة للمملوك والمرأة، ح 901.

هؤلاء أبناء ثمان سنين، فأما عبد الله بن حنظلة الراهب (ت 63 هـ / 682 م)، فإن رسول الله ﷺ توفي، وهو ابن سبع سنين، وله رواية " (29).

— عدم تمكن بعض الصحابة — رضي الله عنهم — من شهود أحداث معينة بسبب التزاماتهم الدنيوية. وهو ما نبه إليه البراء بن عازب ؓ قائلا " ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب " (30). يؤكد ذلك ويعززه ما صرح به عمر بن الخطاب ؓ " كُنْتُ وَجَارَ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ، نَتَّائِبُ النَّزُولَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَيَنْزِلُ يَوْمًا، وَأَنْزَلَ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلَتْ جِئْتَهُ مِنْ خَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْأَمْرِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَهُ " (31).

— تأخر إسلام بعض الصحابة رضي الله عنهم مما حال دون حضورهم مجالس النبي ﷺ، والمشاركة في غزواته ؓ، وصحبته في حله وترحاله، وهو ما جعلهم لا يروون عنه ﷺ إلا العدد القليل من الأحاديث.

وتبعاً لذلك، فإن أغلب مروايات هؤلاء عن رسول الله ﷺ كانت عن غيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين كما صرح بذلك أنس بن مالك ؓ " ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا، ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضاً " (32).

وليس بمستغرب، والأسباب تلك، أن يوجد من بين الصحابة — رضي الله عنهم — من كان يُرسل الحديث إلا أن الأكثرين منهم كان عددهم قليلاً،

(29) الزاهر مزي (الحسن بن عبد الرحمن) : المحدث الفاضل بين الراوي والواعي، قدم له وحققه، وخرّج أخباره، وعلق عليه، ووضع فهرسه: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1391 هـ / 1971 م، ص 190 — 191.

(30) البغدادي (الخطيب) : الكفاية في علم الرواية، دار الكتب العلمية، المدينة المنورة، (د.ط.ت)، ص 385.

(31) البخاري (محمد بن إسماعيل) : الجامع الصحيح، كتاب المظالم والغصب، باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة على السطوح، ح 2288.

(32) البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ص 386.

وفي مقدّماتهم : أم المؤمنين عائشة (33)، عبد الله بن عباس (34)، وعبد الله بن الزبير (35)، وكلّهم من طبقة صغار الصحابة رضي الله عنهم.

(33) عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما (ت 57هـ / 675م)، ولدت بعد البعثة بأربع سنين أو خمس، عقد عليها النبي ﷺ ، وهي بنت ست سنين، ودخل بها، وهي بنت تسع، وتوفي ﷺ في بيتها، وهي بنت ثمان عشرة سنة. كانت أقرب الناس من معين العلم، ففرقت منه ما لم يتيسر لأحد غيرها، لمكانها منه زوجة، ولما تفرقت به من ذكاء نادر وفكر واسع. ويُعتبر كتاب " الإجابة فيما استدركته عائشة عن الصحابة لبدر الزركشي خير شاهد على ذلك. روت عن رسول الله ﷺ وعدد كبير من الصحابة أحاديث كثيرة، كما روى عنها الكثير من الصحابة والتابعين. تعدّ في عداد المكثرين من رواية الحديث المُسنَد والمُرسل. وقد توفيت رضي الله عنها بالمدينة المنورة. ابن عبد البر (أبو عمر يوسف بن علي) : الاستيعاب في أسماء الأصحاب، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.طت)، 4/345 — 351. العسقلاني : الإصابة في تمييز الصحابة، 4/348 — 350.

ومراسيل أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها كثيرة، نورد منها ما أخرجه البخاري بسنده عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : أول ما يدعى به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء، فيتحنّث فيه، وهو التَّعبُثُ اللَّيالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله، ويتزوّد لذلك، ثم يرجع إلى خديجة، فيتزوّد لمثلها حتى جاءه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فقال: اقرأ قال ما أنا بقارئ.. الحديث البخاري: الجامع الصحيح، كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي، ح 3.

(34) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وتوفي رسول الله ﷺ ، وهو ابن ثلاث عشرة سنة. وتبعاً لذلك فإنه لم يسمع مباشرة من رسول الله ﷺ إلا النزر اليسير من الحديث، وأغلب ما رواه كان قد تحمّله عن الصحابة مما يجعل جُلّ مروياته عن رسول الله ﷺ مراسيل. روى عنه عدد كبير من الصحابة والكثير من التابعين، وتوفي بالطائف، وهو ابن ثمان وستين سنة. ابن عبد البر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب 2/342 — 349. العسقلاني: الإصابة في تمييز الصحابة 2/322 — 326.

من مراسيل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ما أخرجه الترمذي بسنده عن سعيد بن جبّير عن ابن عباس قال : مرّض أبو طالب فجاءته قرّيش، وجاءه النبي ﷺ وعبد أبي طالب مجلس رجل، فقام أبو جهل كي يمنعه، وشكوه إلى أبي طالب فقال : يا ابن أخي ما تريد من قومك ؟ قال: إني أريد منهم كلمة واحدة تدّين لهم بها العرب وتؤدّي إليهم العجم الجزية. قال: كلمة واحدة ؟ قال: كلمة واحدة ؟ قال : يا عم قولوا يا إله إلا الله، فقالوا إلهها واحد ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة إن هذا إلا اختلاق، قال فنزل فيهم القرآن ص والقرآن ذي الذكر بل الذين كفروا في عزة وشقاق إلی قوله ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة إن هذا إلا اختلاق. انظر: السنن، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ ، باب ومن سورة ص ، ح 3156 .

(35) عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي، جدّه من أمّه الصديق ﷺ ، وهو أحد العبادة الأخيار ولد عام الهجرة. حفظ عن النبي ﷺ بعض الأحاديث إلا أن أغلب مروياته عن الصحابة بدءاً بأبيه وجدّه وخالته عائشة أم المؤمنين وغيرهم. روى عنه الكثير من التابعين، وقد توفي سنة ثلاث وسبعين للهجرة. أنظر : ابن عبد البر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب، 2/291 — 298. العسقلاني: الإصابة في تمييز الصحابة، 2/301 — 303.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هؤلاء وغيرهم كانوا باستمرار على استعداد للتعريف بمن رواوا عنهم كلما سئلوا عن ذلك، شاهد ذلك ما جاء على لسان محمد بن شهاب الزهري أنه قال : أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَ مَرْوَانَ، أَنَّ عَائِشَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَتَاهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ، وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ.

وَقَالَ مَرْوَانُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ : أَقْسَمُ بِاللَّهِ لَتَقْرَعَنَّ بِهَا أَبَا هُرَيْرَةَ، وَمَرْوَانُ يَوْمُئِذٍ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، فِكْرَةَ ذَلِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ قَدَّرَ لَنَا أَنْ نَجْتَمِعَ بِذِي الْخُلَيْفَةِ، وَكَانَتْ لِأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ هُنَالِكَ أَرْضٌ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنِّي ذَاكَرٌ لَكَ أَمْرًا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَدْرَكَكَ لَكَ، فَذَكَرَ قَوْلَ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ : كَذَلِكَ حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ، وَهَذَا أَعْلَمُ⁽³⁶⁾.

هذا فضلا عن أن البعض منهم كانوا يروون الحديث تارة مُسندا وأحيانا أخرى مُرسلا، شاهد ذلك هذا المثال الذي نجد فيه عبد الله بن عباس ﷺ يروي حديثا لم يسمعه مباشرة من رسول الله ﷺ تارة مُسندا وأخرى مُرسلا :

روى الامام مسلم بسنده عن يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْقِيٍّ عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ مُعَاذًا ﷺ قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خُمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تَوْخِذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ⁽³⁷⁾.

(36) البخاري : الجامع الصحيح، كتاب الصوم، باب الصائم يُصبح جنباً، ح 1791.

(37) مسلم : الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين و شرائع الإسلام، ح 27.

وأخرج البخاري بسنده عن يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ : ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ (38). وهكذا فقد تأكد أن المحذوف هو الصحابي الجليل معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، و بذلك انتفى كل تحفظ، وهو ما نبّه إليه زين الدين العراقي، مؤكداً بذلك وصل ما أرسله الصحابي :

أما الذي أرسله الصحابي فحكمه الوصل على الصواب (39)

(الرجز التام)

ب - حكم الاحتجاج بمُرسل الصحابي : إنّ المُتَّبِعَ لمواقف جمهور المحدثين والفقهاء والأصوليين يلاحظ أنّ المذهب الغالب الحكم بقبول مُرسل الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً، إذا توفرت فيه بقية ما يُشترط في كلّ من الصحيح والحسن من شروط، مما يجعله في حكم الموصول المُسنَد (40)

(38) البخاري : الجامع الصحيح، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، ح 1308.

(39) السخاوي (محمد بن عبد الرحمن) : فتح المُغيث في شرح ألفية الحديث للعراقي، ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، 1388 هـ / 1968 م، 128/1.

(40) يقول الخطيب البغدادي " كل حديث إتصل اسناده بين من رواه وبين النبي ﷺ لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم، سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله ﷺ لأن عدالة الصحابة معلومة " البغدادي : الكفاية في علم الرواية، ص 65. وقال السرخسي " ولا خلاف بين العلماء في مراسيل الصحابة رضي الله عنهم انها حجة، لأنهم صحبوا رسول الله ، فما يروونه عن رسول الله مطلقاً يحمل على أنهم سمعوه منه، أو من أمثالهم، وهم كانوا أهل الصدق والعدالة". السرخسي : أصول السرخسي 1/ 359.

لأن الجهالة بالصحابي ﷺ غير قاذحة شرعا، إذ كلهم عدول سواء من لابس منهم الفتنة أو من لم يلبسها.

والحجة في ذلك ما ورد من آيات قرآنية صريحة⁽⁴¹⁾، وأحاديث نبوية معتبرة⁽⁴²⁾، فضلا عن عديد الوقائع والأحداث. وهو ما أشار إليه البغدادي (ت 463 هـ/1070 م) بقوله " على أنه لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، ونصرة الإسلام، وبذل المهج، والأموال، وقتل الآباء والأبناء، والمناصرة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، القطع على تعديلهم والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم كافة أفضل من جميع الخالفين بعدهم، والمعتلون الذين يجيئون من بعدهم. هذا مذهب كافة العلماء ومن يُعتمد قوله "⁽⁴³⁾.

(41) مثال ذلك قوله تعالى ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ سورة الفتح: 18/48، وقوله سبحانه ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَلُّوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا ﴾ سورة الأحزاب: 23/33، وقوله عز وجل ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ * فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ سورة الواقعة : 56/10 - 12، هذا إلى جانب عديد الآيات الأخرى. السيوطي (جلال الدين) : مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، دراسة و تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ/1987م.

(42) شاهد ذلك قوله ﷺ - النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا نُوْعِدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لَأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ. مسلم : الجامع الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب بيان أن بقاء النبي أمان لأصحابه... 4596.

- لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ. البخاري: الجامع الصحيح، كتاب المناقب، باب قول النبي لو كنت متخذًا خليلاً، ح 3397.

- اللَّهُ اللَّهُ فِي أَصْحَابِي، اللَّهُ اللَّهُ فِي أَصْحَابِي. لَا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا بَعْدِي، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَيَحِبِّي أَحِبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَيَبْغِضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ، وَمَنْ آذَى اللَّهَ يُوْشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ. الترمذي : السنن، كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب فيمن سب أصحاب رسول الله ﷺ، ح 3797.

(43) العسقلاني : الإصابة في تمييز الصحابة : 17/1. ولمزيد التوسع أنظر : النسائي (أحمد بن شعيب) : فضائل الصحابة، تحقيق ودراسة فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د.ط.ت).

وهو ما أكّده أبو حامد الغزالي (ت 505 هـ/1155 م) قائلًا "والذي عليه سلف الأمة، وجماهير الخلف، أنّ عدالتهم معلومة بتعديل الله عز وجل إياهم، وثنائه عليهم في كتابه، فهو معتقدنا فيهم إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به، وذلك مما لا يثبت فلا حاجة لهم إلى التعديل" (44).

إلا أنّ ذلك لا ينفي تسرّع بعض الصحابة أحيانًا في رواية بعض الأحاديث والاجتهاد في استنباط الأحكام منها، مما استوجب من كبار الصحابة - رضي الله عنهم - اتخاذ قرارات جريئة لحماية حديث رسول الله ﷺ من كلّ ما يمكن أن يتهدّد به من مخاطر في الحال والمآل. ولقد كانت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - من أوائل من انتبه إلى ذلك، وتصدى له، وما استدرّكته عن بعض الصحابة لخير شاهد على ذلك (45).

إنّ في ما سبق ذكره من نصوص قطعية الورود والدلالة مؤكّدة لعدالة كلّ من اکتملت فيه شروط الصحبة، وما استنبط منها من أحكام من لدن أغلبية علماء الأمة لخير ردّ على الذين مازالوا ينادون بوجوب التعامل مع الصحابة في ما يتعلّق بالعدالة والضبط بنفس الأسلوب المتبع في التعامل مع غيرهم من التابعين ومن تبعهم إلى يوم الدين. وصدق أبو زرعة الرّازي (ت 264 هـ/877 م) يوم صاح في المسلمين محدّثًا من هذا التّوجّه المشبوه "إذا رأيت الرّجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فأعلم أنّه زنديق. وذلك أنّ الرّسول ﷺ عندنا حقّ، والقرآن حقّ، وإنما أدّى إلينا هذا القرآن

(44) الغزالي : المستصفى من علم الأصول، 1/164.

(45) الزركشي (بدر الدين) : الإجابة لما استدرّكته عائشة على الصحابة، تحقيق سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، 1405 هـ/1985 م.

والسنن أصحاب رسول الله ﷺ. وإنما يريدون أن يُجرّحوا شهودنا ليُبطلوا الكتاب والسنة. والجرّحُ بهم أولى، وهم الزنادقة " (46).

أما ما يحتجّ به البعض، في إطار رفضهم لمُرسل الصحابي، من أن من الصحابة من كان يروي عن التابعين، والتابعون غير معذّلين، فإنّ ذلك، وإن ثبت حدوثه، فإنّ دائرته لم تتسع بل بقيت محصورة في عدد قليل جداً من الصحابة حيث لم يتجاوز عددهم ثلاثة وعشرين صحابياً، كما أنّ عدد ما تحمّلوه من أحاديث عن التابعين كان كذلك حيث لم يتجاوز مجموع تلك المرويات العشرين حديثاً وفقاً لما ذكره العراقي (47). نذكر منها على سبيل المثال :

أخرج الإمام مسلم بسنده عن جابر بن عبد الله ﷺ (48) عن أمّ كلثوم (49) عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت إنّ رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يجمع أهله ثمّ يُكسّل هل عليهما الغسل، وأمّ المؤمنين عائشة جالسة ؟ فقال رسول الله ﷺ : إني لأفعل ذلك أنا وهذه، ثمّ نغتسل (50).

(46) البخاري : الكفاية في علم الرواية، ص 49.

(47) العراقي (عبد الرحيم بن الحسين) : التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط.)، 1401هـ / 1981م، ص 76 - 79.

(48) جابر بن عبد الله السلمي ﷺ (ت 78هـ / 697م)، روى عن رسول الله ﷺ وأهو أحد المكثرين من الحديث عنه ﷺ كما روى عن أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان رضي الله عنهم وغيرهم، كما روى عن أمّ كلثوم بنت أبي بكر الصديق وهي من التابعين، وقد روى عنه الكثيرون. غزا مع رسول الله ﷺ تسعة عشرة غزوة، وما حضر بدرًا ولا أحداً، وقد كان آخر الصحابة موتاً بالمدينة المنورة. أنظر : العسقلاني : الإصابة في تمييز الصحابة، 1 / 214 - 215. ابن عبد البر : الاستيعاب في أسماء الأصحاب، 1 / 222 - 224.

(49) أمّ كلثوم بنت أبي بكر الصديق، ولدت بعد موت أبيها ﷺ. روت الحديث عن أختها أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنهما. روى عنها الكثيرون، وفي مقدمتهم جابر بن عبد الله الأنصاري، وهو أكبر منها، روى لها البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه. العسقلاني: تهذيب التهذيب، 12 / 503.

(50) مسلم : الجامع الصحيح، كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء، ووجوب الغسل بالنقاء الختاتين، ح 527.

هذا فضلا عن أن أكثر تلك المرويات لا علاقة له بما صدر عن رسول الله ﷺ . وهو ما تنبّه له زين الدين العراقي حيث قال مخاطبا رافضي الاحتجاج بمُرسل الصّحابي بحجة روايته عن التّابعي " والجواب عن ذلك أن رواية الصّحابة عن التّابعين غالبها ليست أحاديث مرفوعة، وإنما هي من الإسرائيليات أو حكايات أو موقوفات " (51).

ومما يجدر التنبيه إليه أن بعض الأحاديث، وإن اعتبرها البعض من مراسيل الصّحابة فإنّها على خلاف ذلك، كأن يحصل اليقين بأن مُرسل الصّحابي من المرجوح، بورود ما يُعارضه، ومثال ذلك ما نبّه إليه الخطيب البغدادي، ومثّل له بقوله " ويرجّح بأن يكون راوي الخبر من هو صاحب القصة، و الآخر ليس كذلك، مثال ذلك ما روته ميمونة - رضي الله عنها - قالت: تزوّجني رسولُ الله ﷺ وَنَحْنُ حُلَّالَانِ بِسَرَفٍ " (52)، فوجب تقديم خبرها عن خبر عبد الله بن عباس ؓ من " أن النّبي ﷺ تزوّج ميمونة، وهو مُحَرَّمٌ (53)، لأنها أعرف بالقصة " (54).

لذلك وجب على من يتصدّر للبحث في مسألة إرسال الحديث النبوي أن يتسلّح بالمعرفة الدقيقة والخبرة الواسعة بعلوم الحديث رواية ودراية، وغيرها من العلوم المساندة، درءا لما يمكن أن يترتب عن أي سوء فهم أو تقدير من مخاطر في الحال والمآل.

3 - مذاهب العلماء في الاحتجاج بمُرسل التّابعي.

أ - يراد بمُرسل التّابعي عموما ما سقط من آخره من بعد التّابعي، وصورته " أن يقول التّابعي كبيرا كان أو صغيرا : قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل، أو فعل بحضرته كذا أو نحو ذلك " (55). ومثاله :

- (51) العراقي : التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص 76.
- (52) السجستاني : السنن، كتاب المناسك، باب المُحرّم يتزوّج، ح 1570.
- (53) البخاري : الجامع الصّحيح، كتاب الحج، باب تزوّج المُحرّم، ح 1706.
- (54) البغدادي : الكفاية في علم الرواية، ص 436.
- (55) العسقلاني : نزّهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص 36.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْأَنْبَارِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (56) عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ (57) عَنْ عِكْرِمَةَ (58) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَدِي قُتِلَ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيْنَهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ (59).

ب - حكم الاحتجاج بمُرسل التابعي. نظرنا لما قد يبدو في الظاهر من تباين بين العلماء في الاحتجاج بمُرسل التابعي، وما يمكن أن يترتب عن ذلك من لبس لدى البعض، يكون من الأفضل استعراض أبرز تلك المواقف، وصولاً إلى الموقف العام والأجدر بالاعتماد في ما يتعلق بهذا النوع من الحديث الضعيف.

جاء في رسالة أبي داود السجستاني إلى أهل مكة قوله " أما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفیان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم" (60). و تأسيساً على ذلك يمكن القول :

(56) محمد بن مسلم بن سوسن الطائفي، روى عن الكثيرين وفي مقدمتهم عمرو بن دينار، وابن جريج، كما روى عنه العديون لا سيما زيد بن الحباب، وعبد الله بن المبارك. العسقلاني : تهذيب التهذيب، 9/ 393 - 394.

(57) عمرو بن دينار المكي (ت 126 هـ/ 743 م)، كان مفتي مكة في زمانه. روى عن عبد الله بن عباس، وأبو هريرة، وجابر بن عبد الله، وجماعة، كما روى عنه الكثيرون، وفي مقدمتهم مالك بن أنس، والحمادان، والسفيانيان، ومحمد بن مسلم بن سوسن الطائفي، وآخرون. كان كثير الحديث صدوقاً عالماً، وثقه جل علماء الجرح والتعديل. أنظر : الذهبي : سير أعلام النبلاء، 6/ 112. العسقلاني : تهذيب التهذيب، 8/ 26 - 27.

(58) عكرمة البربري المدني مولى ابن عباس (105 هـ/ 723 م)، روى عن مولاة عبد الله بن عباس، وعلي بن أبي طالب، وأبي هريرة رضي الله عنهم، وآخرون. وروى عنه الكثيرون، وفي مقدمتهم جابر بن زيد، وإبراهيم النخعي، وعمرو بن دينار. كان أعلم التابعين بالتفسير، وقد اتفق رؤساء أهل العلم بالحديث على الاحتجاج بحديثه. أنظر: العسقلاني: تهذيب التهذيب، 7/ 234 - 242.

(59) السجستاني: السنن، كتاب الذيات، باب الذية كم؟، ح 3940 .

(60) السجستاني (أبو داود) : رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، حَقَّقَ وعلَّقَ عليها وقَدَّمَ لها محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1401 هـ، ص 24.

— إنَّ المالكية كانوا من أوائل المؤيدين للاحتجاج بمُرْسَل التَّابعي شرط أن يكون راويه ثقة، وما رواه إنما رواه عن ثقات. هذا بالإضافة إلى عدم تعارضه مع أصل من أصول مذهبهم. يقول ابن عبد البرّ معرّفًا بموقف أتباع مذهبه "وأصل مذهب مالك — رحمه الله — والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين، أن مُرْسَل الثَّقة تجب به الحجّة، ويلزم به العمل، كما يجب بالمُسند سواء " (61).

وهو ما يُستشف مما أثر عن إمام دار الهجرة، وهو يصف ضوابط تحمّله للحديث النبوي في رحاب مسجد المصطفى ﷺ "إنَّ هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه، لقد أدركت سبعين ممن يقول قال رسول الله ﷺ عند هذه الأساطين — وأشار إلى المسجد — فما أخذت عنهم شيئاً، وأنَّ أحدهم لو اتّمن على بيت مال لكان أميناً، إلا أنَّهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، وقدم علينا ابن شهاب فكنا نزدحم على بابهِ" (62). و بناء على ذلك رأى المالكيّة أنّ " كل من عُرف أنّه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه و مُرسله مقبول" (63).

— إنَّ الأحناف وإن ذهبوا في نفس الاتجاه، قائلين بقبول مُرْسَل الثقة، بشرط أن لا يتعارض مُرسله مع أصل من أصول مذهبهم، فإنهم لم يتقيدوا بعصر معيّن على خلاف من سبقهم. يقول أبو بكر الرازي موضحاً ذلك "أنَّ مُرْسَل من كان من القرون الثلاثة حجّة، ما لم يُعرف منه الرواية مطلقاً عمن ليس بعدل ثقة، ومُرْسَل من كان بعدهم لا يكون حجّة إلا من اشتهر بأنّه لا يروي إلا عمن هو عدل ثقة، لأنَّ النَّبي ﷺ شهد للقرون الثلاثة بالصدّق والخيريّة فكانت عدالتهم ثابتة بتلك الشهادة ما لم يتبيّن خلافهم، وشهد على من بعدهم بالكذب بقوله ﷺ " ثم يفشوا الكذب" (64)، فلا تثبت عدالة من كان في زمن

(61) ابن عبد البر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، 2/1.

(62) ابن عبد البر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، 67/ 1.

(63) ابن عبد البر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، 30/ 1.

(64) نص الحديث كما رواه الترمذي بسنده عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: خَطَبَنَا عُمَرُ بِالْجَابِيَةِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قُمْتُ فَيْكُمُ كَمَقَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِينَا فَقَالَ أَوْصِيكُمْ بِأَصْحَابِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ يَفْشُوا الْكُذْبَ الحديث " السنن، كتاب الفتن عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في لزوم الجماعة، ح 2091.

شهد على أهله بالكذب بقوله ﷺ " ثم يفسو الكذب " إلا برواية من كان معلوم العدالة، يُعلم أنه لا يروي إلا عن عدل⁽⁶⁵⁾.

— أما في ما يتعلق بالشافعية، فإنه ولئن ذهب بعض العلماء إلى القول بعدم قبول الإمام الشافعي للمرسل، إلا ما ندر، كما أشار إلى ذلك جلال الدين السيوطي " اشتهر عن الشافعي أنه لا يحتج بالمرسل إلا مراسيل سعيد بن المسيب " (66)، فالنائب أن الإمام الشافعي لم يكن من الرافضين ولا من المؤيدين للاحتجاج بمرسل التابعي على الإطلاق، بل كان موقفه في كلا الحالتين محتكما إلى شروط محدّدة. وهو ما قد أفصح عنه في كتابه " الرسالة " حيث قال " فمن شاهد أصحاب رسول الله ﷺ من التابعين فحدث حديثا منقطعا عن النبي ﷺ ، اعتبر عليه بأمور :

* أن يُنظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شاركه فيه الحفاظ المأمنون، فأسنده إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى، كانت هذه دلالة واضحة على صحة من قبل عنه وحفظه.

* وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يُسنّده، قبل ما ينفرد به من ذلك، ويُعتبر عليه بأن يُنظر : هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم فإن وُجد ذلك، كانت دلالة يقوى له مرسله، وهي أضعف من الأولى.

* وإن لم يوجد ذلك، نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قولاً له، فإن وُجد ما يوافق ما روى عن رسول الله ﷺ ، كانت هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح .

* وكذلك إن وُجد عوام من أهل العلم يُفتون بمثل معنى ما روي عن النبي ﷺ ، ثم يُعتبر عليه، بأن يكون إذا سمى من روي عنه لم يسم مجهولاً، ولا مرغوباً عن الرواية عنه، فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه.

(65) السرخسي (محمد بن أحمد) : أصول السرخسي، حقق أصوله أبو الوفاء الأصفهاني، دار الكتاب العربي، (د.ط) 1372هـ ، 1/ 363.

(66) السيوطي : تدريب الراوي، 1/ 163.

* و يكون إذا شارك أحدا من الحفاظ في حديث لم يُخالفه، فإن خالفه وُجد حديثه أنقص، كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه، ومتى خالف ما وصفتُ أضربَ بحديثه، حتى لا يسع أحدا منهم قبول مرسله. وإذا وُجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفتُ أحببنا أن نقبلَ مرسله⁽⁶⁷⁾. وهكذا فإنَّ الشافعي يرفض رفضا قاطعا الاحتجاج بمراسيل صغار التابعين فمن دونهم محتجًا بمرسل التابعي الكبير إذا رُوي من طريق آخر مُسند صحيح. وكذلك في حالة تفرده بالرواية بشرط أن يتوفر في المروي شرط من الشروط التالية :

أن يُروى مُرسلا بمعناه عن راو آخر لم يأخذ عن شيوخ الأول، لكي يتأكد من تعدد مخرج الحديث.

أن يوافقه قول بعض الصحابة — رضي الله عنهم — .

أن يقول به أكثر أهل العلم.

أن المرسل إذا سمى المحذوف لا يُسمى مجهولا ولا مرغوبا عنه في الرواية بل ثقة.

أما بالنسبة إلى الحنابلة ولئن نسب إلى الإمام أحمد بن حنبل أحيانا عدم احتجاجه بمرسل التابعي فالأشهر أنه من المحتجين به لاسيما في فضائل الأعمال بناء على القول المأثور عنه " إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال، وما لا يضيع حكما ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد"⁽⁶⁸⁾.

وهو ما أكدّه ابن رجب الحنبلي (ت 795هـ / 1392م) بقوله " استدل كثير من الفقهاء بالمرسل، والذي ذكره أصحابنا أنه صحيح عن أحمد"⁽⁶⁹⁾. وأما ما يُنسب إلى الإمام أحمد من عدم احتجاج بمرسل التابعي فإنما يعود إلى ما

(67) الشافعي : الرسالة، ص 461 — 464.

(68) البغدادي : الكفاية في علم الرواية، ص 134.

(69) البغدادي : الكفاية في علم الرواية، ص 226.

استشفه البعض من قوله " وليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن (70)، وعطاء بن أبي رباح (71) فإنهما يأخذان عن كل أحد " (72) كما " كان ابن جريج (73) لا يبالى من أين يأخذ، وبعض أحاديثه التي يرسلها يقول : أخبرت عن فلان موضوعه " (74).

وهذا كلام في منتهى الصواب من إمام كأحمد بن حنبل عُرف بكثرة تحوطه في تحمل الأخبار وروايتها إذ لا يمكن أن يسمح لنفسه ولا لغيره بترويح حديث إذا حصل له اليقين بأن راويه كان يأخذ عن الضعفاء والمتروكين، مع تثمينه الدائم لكل حديث مُرسل أبى مُرسله الركون إلى تلك الفئة في تحمل الأحاديث، نظرا لما يترتب عن ذلك بالضرورة من رواج لأحاديث واهية وباطلة في أوساط الناس، وما في ذلك من خطورة على حاضر الدّين ومستقبله. يقول الإمام أحمد بن حنبل مثمنا ما أثر عن سعيد بن المسيب

(70) الحسن البصري (ت 110هـ / 728 م)، تابعي ثقة، شيخ أهل البصرة بعد وفاة جابر بن زيد حيث كان من أفضه أعلامها وأعبدتهم. كان الحسن كثير الإرسال، وقد ذكر الدارقطني أن في مراسيله ضعف، كما عده البعض وفي مقدمتهم ابن حبان من المدلسين. أنظر : الذهبي : سير أعلام النبلاء، 456/5. العسقلاني : تهذيب التهذيب، 231 / 2 - 236.

(71) عطاء بن أبي رباح (114هـ / 732 م)، أدرك زهاء مائتين من الصحابة، إلا أنه لم يأخذ إلا عن بعضهم كما روى عن عدد كبير من التابعين، وقد روى عنه الكثيرون، وفي مقدمتهم ابنه يعقوب، والزهرى، والأوزاعي. كان أعلم أهل مكة في زمانه، ثقة، كثير الحديث. كان علي بن المدني يقول : مرسلات مجاهد أحب إليّ من مرسلات عطاء، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب. أنظر : الذهبي : سير أعلام النبلاء، 552 / 5. العسقلاني : تهذيب التهذيب، 7 / 179-183.

(72) البغدادى : الكفاية في علم الرواية، ص 266

(73) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (150هـ / 767م) روى عن عطاء بن أبي رباح، والزهرى، وعمرو بن دينار، وغيرهم. وعنه ابنه عبد العزيز ومحمد، والليث بن سعد، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم. لزم عطاء سبع عشرة سنة، ثم انتقل إلى مجالسة عمرو بن دينار سبع سنين. كان من بين الذين يدور عليهم الإسناد من أهل مكة قال مالك: كان ابن جريج حاطب ليل. وقال ابن معين : ليس بشيء في الزهرى. وقد اتهمه أكثر من عالم بالتدليس. أنظر : الذهبي : سير أعلام النبلاء، 6 / 487. العسقلاني : تهذيب التهذيب، 6 / 357 - 360.

(74) ابن رجب : شرح علل الترمذي، ص 232.

من مرسلات " مرسلات سعيد بن المسيب ⁽⁷⁵⁾ أصح المرسلات، ومرسلات إبراهيم بن محمد بن طلحة ⁽⁷⁶⁾ لا بأس بها ⁽⁷⁷⁾.

ومما يؤثر عنه أيضا في إطار إشادته بالمحتج به من مراسيل التابعين ما حكاه ابن رجب عنه، حيث قال متحدّثا عمّا جرى بينه وبين الإمام أحمد " ذكر [الإمام أحمد] حديث إبراهيم بن محمد بن طلحة قال : قال عمر : لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلّا من الأكفاء، فقلت له : هذا مرسل عن عمر، فقال : نعم، ولكن إبراهيم بن محمد بن طلحة كبير ⁽⁷⁸⁾.

وهكذا فإنّ قبول الحنابلة لمرسل التابعي أو رفضه إنّما يخضع لشروط لا بدّ من احترامها، كأن لا يكون في الباب شيء يدفعه، مع عدم معارضته لأصل من أصول المذهب. علما أن الضعيف عند مؤسس المذهب ليس الضعيف على إطلاقه، ولا ما في روايته متهم، كما قد يتوهم البعض، بل الضعيف القابل للتقوية بالشكل الذي يجعله صالحا للاحتجاج، التزاما منه بحماية المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي من كل دخيل وفقا لما نصّ عليه القرآن الكريم، وأوصى به النبي ﷺ " مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ " ⁽⁷⁹⁾.

(75) سعيد بن المسيب (94 هـ / 712م) كان من أكبر المرجعيّات العلميّة في زمانه باعتباره أفقه التابعين وأعلمهم وأنبلهم إلّا أن تلك المكانة العلميّة السامية لم تتّجه من بطش الحكام حيث ضُرب وسُجن بسبب رفضه مبايعة أحد ملوك بني أمية. قال ابن معين : مرسلات ابن المسيب أحبّ إليّ من مرسلات الحسن، ومرسلات إبراهيم صحيحة إلّا حديث الضحك في الصلاة، وحديث تاجر البحرين. وقال أحمد بن حنبل : مرسلات سعيد صحاح لا نرى أصحّ من مرسلاته. وقال الشافعي: إرسال ابن المسيب عندنا حسن. أنظر: الذهبي : سير أعلام النبلاء، 5/ 215. العسقلاني: تهذيب التهذيب، 4/ 74 - 77.

(76) إبراهيم بن محمد بن طلحة التميمي المدني (110هـ / 728م) روى عن عدد من الصحابة كالسيّد عائشة وابن عباس وغيرهما، كما روى عنه الكثير من التابعين. شهد له أكثر من إمام من أئمة الجرح والتعديل بالعدالة والثقة. قال النسائي: كان أحد النبلاء، كما وثقه العجلي ويعقوب ابن شيبة، وقد ذكره ابن حبان في الثقات. أنظر الذهبي: سير أعلام النبلاء 5/ 456. أنظر: العسقلاني: تهذيب التهذيب، 1/ 133 - 134.

(77) ابن رجب : شرح علل الترمذي، ص 232.

(78) ابن رجب : شرح علل الترمذي، ص 240.

(79) البخاري : الجامع الصحيح، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، ح 2499.

وخلاصة القول إنّ ما سبق ذكره من المذاهب تتفق على الاحتجاج بمُرسل التابعي وفق جملة من الشروط، التي وإن اختلف فيما بينها من مذهب إلى آخر، فإنّها في النهاية مكتملة لبعضها بعضاً. لذلك فقد وجب على كل باحث في هذا الشأن عدم التسرّع في إطلاق الأحكام بالقبول أو بالرفض، درءاً لما يمكن أن يترتب عن ذلك من مواقف متشنّجة، وآثار مدمرة. وهو ما نبّه إليه أكثر من عالم، وفي مقدّمتهم الحازمي حيث قال "أنّ إطلاق القول بأنّ المراسيل ليس بحجة من غير تفصيل بدعة" (80).

4 - المُرسَل الخفي :

وهو " الحديث الذي يرويه الرّوي عن عاصره دون أن يسمع منه أو يلقه" (81)، ومثاله :

حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ (82) عَنْ نَافِعٍ (83) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أُحِلَّتْ عَلَى مَلِيٍّ فَاتَّبَعُهُ، وَلَا تَبِعْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ (84).

(80) البغدادي : الكفاية في علم الرواية، ص 430.

(81) العسقلاني : نزهة النظر في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص 43.

(82) يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري (139هـ/ 756 م). ينتمي إلى طبقة الصغرى من التابعين. روى عن الكثيرين، والراون عنه أكثر. قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث، وهو ما نصّ عليه أكثر من عالم من علماء الجرح والتعديل. قال ابن خيثمة قلت لابن معين : سمع يونس من نافع ؟ قال : لا. وقال أحمد بن حنبل و أبو حاتم الرازي: لم يسمع من نافع شيئاً، وبذلك جزم الإمام البخاري. أنظر : الذهبي : سير أعلام النبلاء، 6/ 460. العسقلاني : تهذيب التهذيب، 11/ 389 - 391.

(83) نافع مولى عبد الله بن عمر، أبو عبد الله المدني (117هـ/ 735 م). ينتمي إلى الطبقة الوسطى من التابعين. روى عن عدد من الصحابة كما روى عنه الكثير من التابعين، أحد أقطاب السلسلة الذهبية في رواية الحديث. كان ثقة كثير الحديث شاهد ذلك مروياته الموثقة في مختلف الموسوعات الحديثية المعتمدة. أنظر : العسقلاني : تهذيب التهذيب، 10/ 368 - 370.

(84) الترمذي: السنن، كتاب البيوع، باب ما جاء في مطل الغني أنه ظلم، ح 1230

و بالرجوع إلى ترجمة يونس بن عبيد، تبين أنه و إن عاصر نافعا فإنه في الحقيقة لم يسمع منه شيئا، وكيف يسمع منه، وهو لم يلتق به أصلا بشهادة أكثر من علم من أعلام السير والتراجم.

وتبعاً لذلك فإن مما يميّز المُرسل الخفي عن مرسل التابعي أنّ الانقطاع في سلسلة إسناد مُرسل التابعي في منتهى الظهور، في حين أنّه في المُرسل الخفي غير ظاهر، كما هو الحال في المثال السابق حيث أوهمنا يونس بن عبيد بأنّه قد أخذ الحديث عن نافع مولى ابن عمر، مستغلاً مُعاصرته له. علماً أنّ المُرسل في المُرسل الخفي يتمثل في أي راو يدّعي تحمّل حديث معيّن عن راو آخر معاصر له، مع ثبوت عدم التقائه به مطلقاً.

إنّ العثور على المُرسل الخفي يحتاج إلى معرفة دقيقة بسير الرواة، وإلمام واسع بعلم الرجال مع التمتع بتجربة طويلة في هذا المجال، الأمر الذي جعل المتكلمين فيه قليلي العدد. وهو ما أكده ابن الصلاح قائلاً " هذا نوع مهم عظيم الفائدة، يُدرك بالاتساع في الرواية والجمع لطرق الحديث مع المعرفة التامة"⁽⁸⁵⁾. ولقد تتبّه علماء الحديث إلى ما في المُرسل الخفي من خطورة، فعرّفوا به، وميّزوا بينه وبين ما قد يُماثلّه في الظاهر⁽⁸⁶⁾، محدّدين السبيل الكفيلة بالكشف عنه كجزم علماء التراجم و كبار أئمة الجرح والتعديل بعدم ثبوت اللّقي بين الراوي ومن ادّعى الأخذ عنه بالرغم من توفّر عنصر المعاصرة، كما هو الحال بالنسبة إلى الحسن البصري الذي لم يثبت له سماع من علي بن أبي طالب عليه السلام، وهو ما أكّده أكثر من عالم⁽⁸⁷⁾. هذا ومما ييسّر

(85) الشهرزوري : علوم الحديث، ص 64.

(86) كما هو الفرق بينه وبين الحديث المدّلس، فهما وإن اتفقا في توفّر عنصر المعاصرة بين المبلّغ والمتحمّل، فإنّ مما يجب توفّره في المُرسل الخفي أن لا يكون المُرسل قد التقى بمن أرسل عنه مطلقاً، في حين يتأكد حصول ذلك في التلّيس، وهو ما قد يشجع بعضهم على إيهام السامع، بأن ما يروونه قد سمعوه ممن التقوا بهم، مستعملين من أجل إقناع غيرهم صيغة من صيغ التحمّل والأداء المفيدة للسمع. ولهذا السبب ذم العلماء من دلس، ولم يذموا من أرسل في الغالب.

(87) السخاوي : فتح المغيب شرح ألفية الحديث للعراقي، 80/3.

الوقوف على الإرسال الخفي اعتراف المُرسل بعدم سماعه عن روى عنه بالرغم من معاصرته له.

5 - المراسيل في صحيح مسلم والبخاري.

أ - المراسيل في صحيح مسلم : أورد الإمام مسلم في الجامع الصحيح أحاديث مُرسلة، مثال ذلك :

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَزَابِنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ أَنْ يَبَاعَ ثَمَرُ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ وَ الْمُحَاقَلَةُ أَنْ يَبَاعَ الزَّرْعُ بِالْقَمْحِ وَ اسْتِكْرَاءُ الْأَرْضِ بِالْقَمْحِ (88).

فحديث سعيد بن المسيب تم وصله من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ؓ (89)، وكذلك من حديث سعيد بن ميناء وأبي الزبير عن جابر ؓ (90)، كما أخرجه مسلم (91) والبخاري (92) من حديث عطاء عن جابر ؓ.

ومن نظر في منهج الامام مسلم في جامعه الصحيح يتبين له أن الإمام مسلم لم يكتف في الجامع بالاعتماد على الرواة الحفاظ المتقنين بل وكذلك على المستورين والمتوسطين في الحفظ والإتقان الذين لم يبلغوا درجة المثبتين، إلا أن ذلك كان وفق شروط ألزم بها نفسه على امتداد أبواب جامعه، وهي كالآتي :

(88) مسلم : الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العراق، ح 2827.

(89) مسلم : الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب كراء الأرض، ح 2877.

(90) مسلم : الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة وعن المخابرة، ح 2858.

(91) مسلم : الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة وعن المخابرة، ح 2859.

(92) البخاري : الجامع الصحيح، كتاب البيوع، بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة، ح 2040.

— حصول اليقين بأنّ الرّأوي ثقة بالرغم من تضعيفه من لدن البعض أحيانا.

— أن يكون الضّعف قد طرأ على الرّأوي بعد أخذه عنه.

— أن يكون الحديث قد عُرف عن شيوخ من روى عنهم من طرق أخرى.

— أن يروي ما كان فيه الشيخ ثبّتا متقدّما بشرط أن يُعرف بكثرة الممارسة لحديث أستاذه، و ملازمته له، واشتهاره بالإعراض عن كل ما كان فيه أستاذه رديء الحديث. يقول الخطيب البغدادي أن " إرسال الرّأوي الحديث ليس بجرح لمن وصله و لا تكذيب له، ولعلّه أيضا مسند عند الذين رَووه مُرسلا أو عند بعضهم إلا أنّهم أرسلوه لغرض أو نسيان، والنّاسي لا يُقضى له على الذّاکر، وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرّة، ووصله أخرى، لا يُضعف ذلك أيضا لأنّه قد ينسى فيُرسله ثم يذكر بعد أو يفعل الأمرين معا عن قصد منه لغرض له فيه "(93).

وعموما فإنّ الامام مسلم لا يحتجّ بالمُرسل، ولا يعتمدّه كما نصّ على ذلك بنفسه "والمُرسل من الرّوايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجّة" (94)، وأن ما ذكره من مراسيل في جامع الصحيح إنّما كان على سبيل المتابعة وبيان العلّة فيها لا غير، كما صرّح بذلك في مقدّمة الجامع الصحيح "احتجّت لما وصفت من العلّة، إلى البحث عن سماع راوي كلّ خبر عن راويه، فإذا أنا هجمت على سماعه منه لأدنى شيء، ثبت عنه عندي بذلك جميع ما يروى عنه بعد. فإن عذب عني معرفة ذلك أوقفت الخبر ولم يكن عندي

(93) البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ص 411.

(94) مسلم : الجامع الصحيح، تحقيق محمد فواد عبد الباقي، طبعة استنبول، (د.ط)، 1401هـ / 1981م، 30/1.

موضع حجة لإمكان الإرسال فيه، فيقال له فإن كانت العلة في تضعيفك الخبر و تركك الاحتجاج به لإمكان الإرسال فيه لزمك أن لا تثبت إسنادا معننا حتى ترى فيه السماع من أوله إلى آخره⁽⁹⁵⁾، علما أن المرسل المردود عند الإمام مسلم لا يشمل بالطبع مرسل الصحابي إذ في جامعه الكثير من ذلك. و هكذا فإن الحكمة من إيراد مسلم المرسل بعد إirاده متصلا، إنما كان من باب إفادة الاختلاف الواقع فيه لا أكثر⁽⁹⁶⁾.

ب - المراسيل في صحيح البخاري :

يتأكد جليا لكل متصفح لصحيح البخاري اشتماله على أحاديث لم تتوفر فيها ظاهرا ما اشترطه وألزم به نفسه من شروط، في مقدمتها، اتصال سلسلة الإسناد، شاهد ذلك ما اشتمل عليه الجامع الصحيح من أحاديث مرسلة، الموسومة عند الإمام الدارقطني بالتعليق، المنقسمة بـها إلى قسمين :

— قسم ثبت اتصاله في مواقع أخرى من صحيح البخاري، وهو ما ينتزل في اطار التنوع في عرض مواد الجامع الصحيح لأكثر من سبب كميل مصنفه إلى الاختصار، ورغبته في تجنب التكرار.

— قسم تأكد انقطاعه، لذلك تراه يروى بصيغ لا تفيد الجزم، وهذا في حالة وقوعه، لا يمثل انحرافا من البخاري عما سنه لنفسه من شروط في قبول الحديث، وفي مقدمتها اتصال الإسناد لأن ما انعدم فيه شرط من شروط القبول لا يمكن أن يُعتبر من أصل الكتاب، وإنما يذكر من باب إبراز ما يشكوه من خلل لكي يتجنبه الناس، وهو ما لا يخفى على العارفين بضوابط منهج البخاري في جامعه. و يكفي التذكير في هذا المقام بمثال للمرسل في الجامع الصحيح :

(95) مسلم : الجامع الصحيح، 30/1.

(96) السيوطي : تريب الراوي، 1/ 170.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ عَنْ عَرَكَ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ، وَهِيَ لِي حَلَالٌ⁽⁹⁷⁾.

يتضح جلياً لمن يتأمل في سلسلة إسناد هذا الحديث أنها تشكو انقطاعاً لأنَّ عروة⁽⁹⁸⁾ لم يلق رسول الله ﷺ، والغالب على الظن، والحالة تلك، أنَّ عروة قد أخذ الحديث السَّالِفَ الذِّكْرَ إما عن أمِّه أسماء بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنها - أو عن خالته أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - بحكم طبيعة العلاقة التي كانت تربط بينهما. وهكذا، وكما قال ابن عبد البر "إذا علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه، ولم يكن مدلساً، حُمِلَ ذلك على سماعه ممن أخبر عنه، ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك"⁽⁹⁹⁾، وهو ما احتكم إليه البخاري في إيراد هذا الحديث و غيره في جامعه.

وهكذا فإن البخاري لم يتخل عن شروطه في قبول الصحيح على خلاف ما قد يتخيل للبعض، وأنَّ ما تضمَّنه جامعه من مراسيل في شكل تعاليق بصيغة الجزم لا تنقص من قيمته شيئاً بسبب ما تتميز به من قوَّة وعلو منزلة مقارنةً بغيرها من المراسيل، الأمر الذي يجعلها والمُسند المتَّصل في نفس المرتبة، وهو ما تفضل ابن حجر العسقلاني ببيانه في كتابه الموسوم بـ "تغليق التعليق" فراجع.

(97) البخاري: الجامع الصحيح، كتاب النكاح، باب تزويج الصغار من الكبار، ح 4691.

(98) عروة بن الزبير بن العوام (94هـ/712م) روى عن خالته السيدة عائشة، وعلي ابن أبي طالب، وأمِّه أسماء بنت أبي بكر الصديق، وعدد كبير من التابعين، كما روى عنه الكثيرون وفي مقدمتهم أولاده عبد الله وعثمان وهشام ومحمد ويحي وأبن ابنه عمر بن عبد الله. ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة، وهو أحد فقهاء المدينة السبعة. كان أعلم الناس بحديث السيدة عائشة. وثقه جل علماء الجرح والتعديل، قال العجلي مَدَنِي تَابِعِي ثَقَّة، وكان رجلاً صالحاً لا يدخل في شيء من الفتن. أنظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، 15/356. العسقلاني: تهذيب التهذيب، 7/163-166.

(99) العسقلاني (ابن حجر): فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبد الملك بن باز، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، 1416هـ/1996م، 9/124.

6 - مراتب الحديث المُرسَل

أ - ما أرسله الصحابي الذي ثبت سماعه.

ب - ما أرسله الصحابي الذي له رؤية مع عدم ثبوت سماعه.

ج - ما أرسله المُخضرم، وهو من أدرك الجاهلية والإسلام، إلا أنه لم يتشرف برؤية رسول الله ﷺ كما هو الحال بالنسبة إلى زيد بن وهب⁽¹⁰⁰⁾ وقيس بن أبي حازم⁽¹⁰¹⁾ وغيرهما.

د - ما أرسله المُتقن كسعيد بن المسيب.

هـ - مُرسَل من كان يتحرى في شيوخه كالشعبي⁽¹⁰²⁾ ومجاهد⁽¹⁰³⁾.

(100) زيد بن وهب الجهني (96هـ/714م) رحل إلى النبي ﷺ فقبض وهو في الطريق، روى عن كبار الصحابة مثل عمر وعثمان وعلي وغيرهم، كما روى عنه العديد من التابعين، كوفي ثقة بشهادة أكثر من عالم من علماء الجرح والتعديل. قال الأعمش: إذا حدثك زيد بن وهب عن أحد فكأنما سمعته من الذي حدثك عنه. أنظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، 5/ 200. العسقلاني: تهذيب التهذيب، 3/ 367 - 368.

(101) قيس بن أبي حازم الكوفي (84هـ/703م) أدرك الجاهلية ورحل إلى النبي ﷺ ليبياعه فقبض وهو في الطريق، روى عن كبار الصحابة، كما روى عنه عديد التابعين. كان عارفا بالحديث، قال أبو داود السجستاني: أجود التابعين إسنادا. وثقه أكثر من عالم. أنظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، 5/ 201. العسقلاني: تهذيب التهذيب، 8/ 346 - 347.

(102) عامر بن شراحيل الشعبي (109هـ/727م) ولد لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب، أدرك زهاء خمسمائة من صحابة رسول الله ﷺ، إلا أنه لم يسمع منهم جميعا، كما روى عن الكثير من التابعين، الذين رووا بدورهم عنه. وثقه جُل العلماء، قال يحيى بن معين: إذا حدث عن رجل فسماه فهو ثقة يحتج بحديثه. وقال العجلي: لا يكاد الشعبي يرسل إلا صحيحا. وقال أبو داود السجستاني: مرسل الشعبي أحب إلي من مرسل النخعي. أنظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، 5/ 269. العسقلاني: تهذيب التهذيب، 5/ 57 - 60.

(103) مجاهد بن جبر المكي (102هـ/720م) روى عن عدد كبير من الصحابة، كما روى عنه الكثير من التابعين. قال يحيى القطان: مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلات عطاء. وكذا قال أبو داود السجستاني، وقال ابن سعد: كان ثقة فقيها كثير الحديث. أنظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، 5/ 377. العسقلاني: تهذيب التهذيب، 10/ 38 - 41.

و — مُرسل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن البصري، وابن جريج، وغيرهما⁽¹⁰⁴⁾.

7 — أكثر من تروى عنهم المراسيل من التابعين، والموازنة بينهم.

أكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة المنورة عن سعيد بن المسيب، ومن أهل البصرة عن الحسن البصري، ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن سويد النخعي⁽¹⁰⁵⁾، ومن أهل مكة المكرمة عن عطاء بن أبي رباح، ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال⁽¹⁰⁶⁾، و من أهل الشام عن مححول الشامي⁽¹⁰⁷⁾.

وقد نصّ أكثر من عالم، وفي مقدّماتهم يحي بن معين وأحمد بن حنبل أنّ من أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب لأنّه من أولاد الصّحابة — رضي الله عنهم — ، بحكم إدراكه للعشرة المبشرين بالجنة، ممّا بوّاه لأن يكون فقيه أهل الحجاز ومفتيهم بلا منازع، بل إنّ أول الفقهاء السبعة الذين كان الإمام مالك يعتدّ بإجماعهم. هذا وقد نظر الأئمة المتقدّمون في مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة، والسبب في ذلك أنّه إذا أرسل لا يرسل إلا عن عدل مشهور.

(104) السخاوي : فتح المغيب في شرح ألفية الحديث للعراقي، 1/ 148.

(105) إبراهيم بن سويد النخعي الكوفي، روى عن الأسود بن يزيد، وعبد الرحمن بن يزيد، وغيرهما كما روى عنه الحسن بن عبد الله النخعي، وآخرون. قال يحي بن معين : مشهور، وقد وثقه العجلي وابن حبان والنسائي، وقال الدارقطني : ليس في حديثه شيء منكر. أنظر: العسقلاني: تهذيب التهذيب، 1/ 110.

(106) سعيد بن أبي هلال الليثي أبو العلاء المصري(135هـ/752م) روى عن أنس وجابر مرسلًا، وقد وثقه أكثر من عالم، قال أبو حاتم الرازي : لا بأس به. أنظر : العسقلاني: تهذيب التهذيب، 4/ 83 — 84.

(107) مححول الشامي(118هـ/736م)، أعجمي من أهل كابل، ينتمي إلى الطبقة الثالثة من التابعين، كان كثير الإرسال، روى عن النبي ﷺ مرسلًا، وعن غير واحد من الصحابة. كان يلقب بإمام أهل الشام، وقد وثقه أكثر من عالم. أنظر : الذهبي : سير أعلام النبلاء، 5/6. العسقلاني: تهذيب التهذيب، 10/ 258 — 260.

ثم تليها مُرسَلات الحسن البصري التي وإن توقف بعض العلماء كأحمد بن حنبل ومحمد بن سعيد وزين الدين العراقي وغيرهم منها موقف المتحفظ بشكل شبه مطلق، فإن من العلماء من كان أكثر دقة و انصافاً في تقييمها كما هو الحال بالنسبة إلى علي بن المديني الذي كان يقول : مُرسَلات الحسن البصري التي رواها عن الثقات صحاح ما أقل ما يسقط منها. أما أبو زرعة الرازي ويحي بن سعيد القطان فيبدو أنهما كانا أكثر ضبطاً، حيث أثر عن الأول قوله : كل شيء قال الحسن : قال رسول الله ﷺ وجدت له أصلاً ثابتاً ما خلا أربعة أحاديث"، في حين صرح الثاني بأن "ما قال الحسن في حديثه قال رسول الله ﷺ إلا وجدنا له أصلاً إلا حديثاً أو حديثين" (108).

ويبدو أن السبب في كثرة إرسال الحسن للأحاديث إنما يعود إلى طبيعة ما تعرض إليه من ضغوطات سياسية في مرحلة ما من مسيرته العلمية. قال يونس بن عبيد : سألت الحسن : يا أبا سعيد إنك تقول قال رسول الله ﷺ ، وإنك لم تدركه ؟ فقال يا ابن أخي : لقد سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبلك، ولولا منزلتك مني ما أخبرتك إني في زمان كما ترى - وكان في زمان الحجاج - كل شيء سمعتني أقوله قال رسول الله ﷺ فهو عن علي بن أبي طالب ﷺ غير أنني في زمان لا أستطيع أن أذكر علياً ﷺ (109).

ثم تليها مراسيل إبراهيم النخعي وفقاً لما ذكره الإمام أحمد، والزين العراقي. قال الأعمش : قلت لإبراهيم النخعي : أسند لي عن ابن مسعود، فقال: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله، فهو الذي سمعت، وإذا قلت قال عبد الله فهو عن غير واحد عن عبد الله" (110). ويبدو أن من أكثر المراسيل التي لقيت رفضاً قاطعاً من لدن أغلب المحدثين كانت :

(108) السيوطي : تدريب الراوي، 1/ 168.

(109) السيوطي : تدريب الراوي، 1/ 168.

(110) السيوطي : تدريب الراوي، 1/ 168.

- مراسيل عطاء بن أبي رباح لأنه كان يأخذ عن كل ضرب كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

- مراسيل الزهري⁽¹¹¹⁾ التي وصفها يحيى بن معين، والشافعي بأنها "ليست بشيء" بسبب كثرة روايته عن سليمان بن أرقم⁽¹¹²⁾ الذي يُعدّ باتفاق المحدثين من الضعفاء والمتروكين.

وكما التزم المحدثون الدقة في تحديد الأفضل فالأفضل من الأحاديث المرسلة وفق المعايير النقدية والضوابط الأخلاقية المتعارفة بينهم، كتأكيدهم على أن مراسيل إبراهيم النخعي كانت أحبّ إلى يحيى بن معين من مراسيل عامر الشعبي، كما كانت مراسلات معاوية بن قرة⁽¹¹³⁾ أحبّ إليه كذلك من مراسلات زيد بن أسلم⁽¹¹⁴⁾، مع تأكيده - رحمه الله - على أن مراسلات مالك

(111) محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (124هـ/741م)، أحد كبار علماء، وإليه يرجع الفضل في تدوين الحديث النبوي. أرسل عن أبي هريرة وجابر وأبي سعيد الخدري وغيرهم. قال أبو داود السجستاني: جميع حديث الزهري كله ألفا حديث ومائتا حديث، النصف منها مسند، وقدر مائتين عن غير الثقات. أنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 6/ 193. العسقلاني، تهذيب التهذيب، 395/9 - 399.

(112) سليمان بن أرقم البصري، روى عن الزهري، ومحمد بن سيرين، وعمر بن عبد العزيز، وغيرهم. كما روى عنه العديون، وفي مقدّمهم شيخه الزهري وسفيان الثوري. قال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث، وجزم البخاري بتركه، في حين قال النسائي: لا يكتب حديثه، ونكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم. أنظر: العسقلاني، تهذيب التهذيب، 148/4 - 149.

(113) معاوية بن قرة المزني البصري (113هـ/731م) أدرك عددا من الصحابة مما يسر له السماع من بعضهم، كما روى عن عدد من التابعين ورووا عنه. وثقه يحيى بن معين والعجلي والنسائي وأبو حاتم الرازي كما ذكره ابن حبان في الثقات. أنظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء 3/6. العسقلاني: تهذيب التهذيب، 10/195 - 196.

(114) زيد بن أسلم العدوي المدني (136هـ/753م)، روى عن عبد الله بن عمر، وأبي هريرة، وعائشة، وغيرهم، كما روى عن عدد من التابعين. وقد روى عنه الكثيرون، وفي مقدّمهم أولاده أسامة وعبد الله وعبد الرحمن. شهد له أكثر من عالم بالعلم والحفظ، وقد وثقه جل العلماء مؤكدين عدم سماعه من بعض الصحابة. أنظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، 6/124. العسقلاني: تهذيب التهذيب، 3/341 - 342.

بن أنس تبقى أحب إليه، وأن ليس في القوم أصح منه حديثاً، فقد سلخوا كذلك نفس المسلك في الكشف عما يقابلها من مراسيل أخرى لا يمكن لها أن تصمد أمام نقد أعلام الجرح والتعديل وتدقيق علماء السير والتراجم، الذين لم يدخروا جهداً في تمييز الطيب من الخبيث مما يدور على ألسنة الناس من هذا النوع من الأحاديث الضعيفة، درءاً لما يمكن أن يترتب عن ذلك من خلافات، وتتسبب فيه من فتن وكوارث. ويكفي أن نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، ببعض مواقفهم في هذا المجال، من ذلك تنصيبهم في أكثر من مناسبة على أن مرسلات أبي داود الهمداني ⁽¹¹⁵⁾ والأعمش ⁽¹¹⁶⁾ والتيمي ⁽¹¹⁷⁾ ويحيى بن أبي كثير ⁽¹¹⁸⁾ شبه لا شيء، وأن مرسلات سعيد بن أبي خالد ⁽¹¹⁹⁾

115) نفع بن الحارث أبو داود الأعمى الهمداني، أدرك عدداً من الصحابة إلا أن سماعه منهم محل تحفظ من طرف العديدين. روى عن بعضهم، وروى عنه العديد من التابعين. ضعفه أغلب علماء الجرح والتعديل. قال البخاري: يتكلمون فيه، وقال النسائي متروك الحديث ولا يكتب حديثه، وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء، وقال: لا يجوز الاحتجاج به. وقال ابن عبد البر: أجمعوا على ضعفه وترك الرواية عنه. أنظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، 4/ 207. العسقلاني: تهذيب التهذيب، 10/ 419 - 420.

116) سليمان بن مهران الأعمش الكوفي (148هـ/ 765م) أدرك بعض الصحابة إلا أن سماعه منهم غير ثابت كما أشار إلى ذلك أكثر من عالم. كان من أعلام أهل الكوفة بل ومحدثها، حتى أن شعبة كان يلقيه بالمصحف وذلك لصدقه. أنظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، 6/ 419. العسقلاني، تهذيب التهذيب، 4/ 195 - 197.

117) سليمان بن طرخان التيمي (143هـ/ 760م) أدرك بعض الصحابة كما روى عن عديد التابعين، وعنه ابنه والسفيانان وابن المبارك وغيرهم. وثقه أحمد بن حنبل والنسائي والعجلي وابن سعد. كان من خيار أهل البصرة وحفاظهم. أنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 6/ 396. العسقلاني، تهذيب التهذيب، 4/ 176 - 177.

118) يحيى بن صالح بن أبي كثير الطائي (129هـ/ 746م) أدرك بعض الصحابة إلا أنه لم يثبت له سماع منهم. وقد روى عن كثير من التابعين الذين رووا بدورهم عنه. كان من أعلم الرجال بالحديث في المدينة بعد الزهري، بل إن البعض فضله عن الزهري وإن القول قول يحيى في حالة اختلافهما. قال أبو حاتم الرازي: إمام لا يحدث إلا عن ثقة، وكان كلما سئل يجيب سائله دون تردد. أنظر: العسقلاني، تهذيب التهذيب، 11/ 235 - 237.

119) سعيد بن أبي خالد الأحمسي الكوفي، تابعي ثقة، روى له النسائي وابن ماجه ولم يسميا. أنظر: العسقلاني: تهذيب التهذيب، 4/ 20.

ليس بشيء، ومُرسلات قتادة⁽¹²⁰⁾ وسفيان بن عيينة⁽¹²¹⁾ شبه
الريح.

وهو ما يؤكد حزم هؤلاء العلماء واحترامهم لمختلف ما التزموا به من
قواعد، واحتكموا إليه من معايير، إذ لا سبيل إلى محاباة أحد، كما لا مجال
للتجني على آخر، فعن عروة بن الزبير أنه روى بحضرة عمر بن عبد العزيز
حديث " مَنْ أَحْيَى أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ " ⁽¹²²⁾ فقال له : أتشهد به على رسول
الله ﷺ ؟ فقال عروة : نعم، فما يمنعني من ذلك، وقد أخبرني به العدل الرضا،
فقبل عمر بن عبد العزيز روايته ⁽¹²³⁾. وكان محمد بن ادريس الشافعي يقول :
يقولون يُحابي ؟ فلو حابينا لحابينا الزَّهري، وإرسال الزَّهري ليس بشيء، وذلك
أننا نجده روى عن سليمان بن أرقم، وسليمان هذا ضعيف متروك عند المحدثين
باتفاق.

(120) قتادة بن دعامة السدوسي البصري (117هـ/ 735م) سمع وأرسل عن بعض الصحابة وروى
عن عدد من التابعين، كما روى عنه خلق كثير. شهد له سعيد بن المسيب بكثرة الحفظ ودقته بعد
أن أقام عنده أياما : ما أتاني عراقي أحسن من قتادة. وقال أحمد بن حنبل: قلما تجد من يتقدمه
أما المثل قلعل. وقال أبو داود السجستاني : حدث قتادة عن ثلاثين رجلا لم يسمع منهم، و كان
علي بن المديني يضعف أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب تضعيفا شديدا. أنظر : الذهبي : سير
أعلام النبلاء، 6/ 90. العسقلاني: تهذيب التهذيب، 8/ 315-319.

(121) سفيان بن عيينة الكوفي (198هـ/ 813م) أدرك سبعا وثمانين من التابعين وروى عنهم كما روى
عنه الكثيرون كان ثبُتا في الحديث بل أنه يعد من حكماء أصحاب الحديث. قال الشافعي: لولا
مالك وسفيان لذهب علم الحجاز. وقال علي بن المديني: ما في أصحاب الزهري أنقي من سفيان
بن عيينة. وقال اللالكائي : هو مستغن عن التزكية لتثبته وإتقانه، وقد أجمع الحفاظ بأنه أثبت
الناس في عمرو بن دينار. أنظر : الذهبي : سير أعلام النبلاء، 7/ 653. العسقلاني : تهذيب
التهذيب، 4/ 104 - 107.

(122) الترمذي : السنن، كتاب الأحكام عن رسول الله ﷺ ، باب ما ذكر في إحياء أرض الموت،
ح 1300. وقال : حسن صحيح.

(123) السرخسي : أصول السرخسي، 1/ 363.

8 - دوافع الإرسال في الحديث النبوي.

تعود أسباب بروز هذه الظاهرة وانتشارها بنسب متفاوتة من مرحلة إلى أخرى فيما يبدو لأكثر من سبب :

أ - تساهل بعض الصحابة في التصريح بالتلقي غير المباشر من رسول الله ﷺ بحكم مصاحبتهم له ﷺ، وهم العدول الثقات بصريح القرآن الكريم و صحيح السنة النبوية.

ب - أن يعتمد بعض الرواة إلى رواية الحديث مُرسلاً بناء على يقينه بعدالة و ضبط من روى عنه الحديث. وصورة ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما ورد في الموطأ عن يحيى بن سعيد أنه سمع محمد بن المنكدر يقول " أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا سَمَحًا إِنْ بَاعَ " (124). والحقيقة أن ابن المنكدر كان قد رواه عن جابر بن عبد الله ﷺ عن رسول الله ﷺ وفق ما ورد في صحيح البخاري (125) إلا أن ابن المنكدر أعرض عن إسناده، فرواه يحيى بن سعيد كما سمعه (126)، وهو ما دفع بغير العارفين بمواطن الحديث المذكور إلى التوقف.

ج - أن يكون القصد من إرسال الحديث اختبار السامع أو مجرد فقه الحديث، لا بقصد المغالطة، على خلاف ما قد يتبادر إلى أذهان البعض.

د - رواية البعض أحاديث بالاعتماد على صُحف وأجزاء وكتب مع عدم معرفتهم بناقليها.

(124) ونص الحديث بكامله كما رواه مالك في الموطأ، كتاب البيوع، باب جامع البيوع، ح 1193: " عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ يَقُولُ: أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا سَمَحًا إِنْ بَاعَ سَمَحًا إِنْ ابْتَاعَ سَمَحًا إِنْ قَضَى سَمَحًا إِنْ اقْتَضَى."

(125) البخاري : الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع ومن طلب حقاً، ح 1934.

(126) ونص الحديث بكامله كما رواه مالك في الموطأ، كتاب البيوع، باب جامع البيوع، ح 1193: " عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ يَقُولُ: أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا سَمَحًا إِنْ بَاعَ سَمَحًا إِنْ ابْتَاعَ سَمَحًا إِنْ قَضَى سَمَحًا إِنْ اقْتَضَى."

هـ - أن يكون راوي الحديث ممن كانوا يتحملون الحديث عن كل ضرب دون تمييز، ممّا يدفعه إلى إرسال الحديث خوفاً من أن يكون من حدّثه من الضّعفاء.

و - تعمّد البعض إسقاط بعض الرواة بسبب قلة حفظهم أو ضعفهم.

ز - إصرار البعض على رواية الحديث عن من لم يلتقوا بهم بحثاً عن الشهرة والسّمة.

9 - المصنّفات في المراسيل.

لقد كان الحديث المرسل محل اهتمام علماء كثير منذ وقت مبكر، ويبدو أنّ الامام محمد بن أدرس الشافعي كان أول من كتب في الحديث المرسل كتابة عارف في منصفه الذائع الصيت "الرسالة"، ثم بدأ التصنيف في الحديث المرسل يستقل تدريجياً مع تزايد في عدد المصنّفات، وتتنوّع في عرض المادة، نذكر من تلك المؤلفات على سبيل المثال لا الحصر :

- المراسيل لأبي داود السجستاني (275هـ/888م)⁽¹²⁷⁾

- المراسيل لأبن أبي حاتم الرازي (327هـ/938م)⁽¹²⁸⁾

- جامع التحصيل لأحكام المراسيل لخليل بن كيكليدي العلائي (761هـ/1359م)⁽¹²⁹⁾.

- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأبي زرعة العراقي (826هـ/1422م).

(127) دراسة وتحقيق عبد العزيز السيروان، دار القلم ببيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.

(128) طبعة السامرائي، بغداد، 1387هـ/1967م.

(129) حقّقَه وقمّ له وأخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، الدّار العربيّة للطباعة ببغداد، الطبعة الأولى، 1398هـ/1978م.

- مراسيل موطأ الإمام مالك لحماصي اليوسفي (1420هـ / 1998م) ⁽¹³⁰⁾.
- المُرسَل الخفي وعلاقته بالتدليس : دراسة نظريّة وتطبيقات على مرويات الحسن البصري للشريف العوني ⁽¹³¹⁾.
- الحديث المُرسَل : حجّيته وأثره في الفقه الإسلامي لمحمد حسن هيتو ⁽¹³²⁾.

هكذا يتأكّد جليّاً أنّ الحديث المُرسَل بمختلف أنواعه قد أخذ من اهتمام المدارس الفقهيّة والمذاهب العقائديّة حيّزا كبيرا مما يؤكّد كثافة حضوره، ومدى التباين الحاصل بشأنه من حيث القبول والرفض، نظرا لما قد يترتّب عن ذلك من تداعيات في الحال والمآل.

لذلك وجب التأكّد، وفقا لنصيحة العلامة محمد الطاهر ابن عاشور، أن لا مجال لإطلاق عنان الخلاف في قبول المُرسَل أو رده، بل لا بدّ من الاحتكام إلى العقل أولا، والمعلوم من الدين بالضرورة ثانيا، وأن لا يلج هذا الباب إلا العارفين به من ذوي الخبرة الواسعة، والتجربة الطويلة، دفعا لكلّ القراءات المتسرّعة والتوظيف الخسيس " للمقدّس ".

وهو ما تنبّه إليه جُلّ أعلام المحدثين عبر مسيرة الفكر الإسلامي، بفضل ما وضعوه من مناهج، وسنّوه من ضوابط، وتحلّوا به من أخلاق في مختلف ما نظروا فيه من مسائل، بما في ذلك الأحاديث المُرسّلة، مستأنسين في أداء رسالتهم العلميّة بمختلف ما وقع بين أيديهم من مناهج " الآخر " وآلياته، بعيدا

(130) رسالة دكتوراه مرحلة الثالثة، مودعة بالمكتبة المركزيّة بجامعة الزيتونة، تونس.

(131) دار الهجرة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، 1997م.

(132) دار البشائر الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، 1409هـ / 1989م.

عن كل صنوف الاستعلاء المذموم، ومظاهر التقوقع والجمود، باعتبار أن "الكَلِمَةُ الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ فَحَيْثُ وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا" (133).

وهذا ما يجب أن يوطن عليه الباحثون في مختلف الحقول المعرفية أنفسهم، ويورثوه بكل هدوء لخلفهم، أملا في إيجاد مناخ فكري يشجع على مزيد من الحوار بين الأخوة، والتواصل بين الشعوب والأمم.

(133) الترمذي : السنن، كتاب العلم عن رسول الله ﷺ ، باب م جاء في فضل الفقه على العبادة، ح 2611.